التعريب بينما تابع مجلس بلدية نابلس تصريف اعمال البلدية، بعد ان اصدر الحاكم العسكري امراً بتعيين حافظ طوقان رئيساً للبلدية (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٦).

ان الرد على «اغتيال التعيين» باغتيال المصري، جاء سياسياً وصارخاً في اعلانه عن نفسه، على الصورة التي رأيناها منذ قليل، والتي ابرزها تشييع جثمان المصري، مع ان الموافقة على التعيين، من الزاوية الشعبية، بدت موافقة على النشاطات الخدماتية وحسب، وهي النشاطات التي توقفت اعادتها الى ما كانت عليه العام ١٩٨٢، على تعريب البلديات.

فشل مباشر

على الصعيد الاسرائيلي، كان رد الفعل الاول، والمباشر، من قبل رئيس الحكومة الاسرائيلية هو اعلانه عن عزمه على متابعة ما بدأه، اذ قال: «ان اغتيال رئيس بلدية نابلس لن يردع حكومة اسرائيل عن الاقتراح على سكان المناطق [المحتلة] ادارة شؤونهم» (**معاريف**، ٣/٣/١٩٨٦). لكن اصرار بيرس لم يخف الحقيقة الصارخة التي تحدث غيره عنها، وهي «ان اغتيال [المصري] سيجعل من الصعب تحقيق الفكرة التي كانت قبل بضعة ايام [من عملية الاغتيال] قابلة للتحقيق» (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٨٦)، وهي فكرة تعيين رؤساء عرب آخرين في البلديات الاخرى في الضفة الغربية، كما شكلت عملية الاغتيال «نذيراً سيئاً للجهود الرامية الى إنشاء قيادة فلسطينية معتدلة في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**). و «ضربة لمبادرة بيرس [الرامية الى] منح سكان المناطق [المحتلة] صلاحيات اوسع» (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٦). كما هو «ضربة لجميع افكار الادارة الذاتية» (**دافار**، ٤/٣/١٩٨٦)، و «ادى الى [تقويض] صورة الحكم العسكري، كمؤسسة قادرة على ضمان الامن الشخصي لقادة عرب مستعدين لتولي مناصب ادارية» (**المصدر نفسه**).

على هامش ردود الفعل هذه على اغتيال المصري، برز اتجاه اسرائيلي مثلته اتجاهات صحافية، وشارك فيه رئيس الحكومة الاسرائيلية نفسه، حتى انه تبناه كسياسة «جديدة» في وقت لاحق. ويتلخص هذا الاتجاه بالاستدارة قليلاً الى وراء، نحو الساحل الجنوبي لفلسطين، حيث قطاع غزة، وترك وضع الضفة الغربية مؤقتاً، والبدء بغزة ومنح سكانها صلاحيات ادارية. وقال بعض دعاة هذا الاتجاه ان رد اسرائيل على اغتيال المصري يجب ان يكون باعطاء الاولوية لمنح الصلاحيات الادارية للسكان والبدء بقطاع غزة. وذهب هذا البعض الى حد التأكيد ان بيرس ليس بعيداً عن هكذا اتجاه «اذ [بدأ] المسؤولون في مكتبه يعدون مشروعاً مفصلاً لتطبيق الادارة الذاتية في قطاع غزة» (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٦).

وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية الاكثر وضوحاً في طرحه للموضوع. ففي اجتماع عقده مع مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، حضره وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، والقائم بالاعمال المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، ناقش المجتمعون خطة تقوم على تقاسم السلطة في قطاع غزة بين مصر واسرائيل، بحيث تحتفظ اسرائيل بالمسؤولية عن شؤون الامن والدفاع وما يتفرع عنهما، بينما يتولى السكان ادارة امورهم الداخلية بانفسهم (**القبس**، الكويت، ١٥/٤/١٩٨٦). وكان حضور القائم بالاعمال المصري المناقشات مؤشراً الى رغبة بيرس في الابلاغ الى القيادة المصرية تفاصيل خطته، قبل ان يشرع زعماء البيت الابيض في دفع جهودهم نحو القاهرة لتشجيعها على الوقوف الى جانب بيرس لانجاح خطته، كما وعده وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الذي استمع الى الفكرة في لقائهما الاخير في واشنطن (**المصدر نفسه**).

وكان بعض المصادر الصحافية اشار، في سياق تناوله لخطة تقاسم السلطة في قطاع غزة، الى انه أجري لقاء بين بيرس والحاج رشاد الشوا وممثلين مصريين واميركيين، تم فيه بحث في اعادة تعيين الشوا رئيساً لبلدية غزة.

وقد نفى رئيس بلدية غزة المُقال رشاد الشوا، ذلك، معلناً «معارضته» وقال: «نطالب بتجسيد حقنا في السيادة الكاملة على انفسنا، وليس تحت الاحتلال». واضاف الشوا انه لن يستجيب، بأي شكل من